JC/RM7/04/Rev.2

الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك
وأمان التصرف في النفايات المشعة

الاجتماع الاستعراضي السابع للأطراف المتعاقدة

27 حزيران/يونيه إلى 8 تموز/يوليه 2022، فيينا، النمسا

التقرير الموجز

السيد هانز فانر، رئيس الاجتماع
السيدة مينا غولشان، نائبة رئيس الاجتماع
السيد ثياغان باثر، نائب رئيس الاجتماع
فيينا، تموز/يوليه 2022

ألف- مقدمة

1- في عقد التسعينات من القرن العشرين، تزايد إدراك المجتمع الدولي لأهمية التصرف المأمون في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، واتَّفق على فوائد اعتماد اتفاقية تهدف إلى تحقيق مستوى رفيع من الأمان والمحافظة عليه عند التصرُّف فيهما. وكان هذا هو منشأ الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرُّف في الوقود المستهلك وأمان التصرُّف في النفايات المشعة، أو "الاتفاقية المشتركة" التي اعتُمدت في 5 أيلول/سبتمبر 1997 ودخلت حيّز النفاذ في 18 حزيران/يونيه 2001.

2- واعتُمدت الاتفاقية مع مراعاة أهمية ضمان وجود ممارسات سليمة من أجل أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، ورغبةً في الترويج لثقافة فعالة للأمان النووي في جميع أنحاء العالم. وجرى التأكيد على أهمية التعاون الدولي في تعزيز الأمان عبر آليات ثنائية ومتعددة الأطراف في إطار الاتفاقية وأُقر بأهمية إعلام الجمهور بشأن القضايا الخاصة بالأمان فيما يتعلق بأمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة. وأُقرَّ بأهمية مبادئ الأمان التي تستند إليها المعايير الدولية بشأن الأمان الإشعاعي وأمان التصرُّف في النفايات وأمان النقل. وعند وضع الاتفاقية، رُوعي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي يؤكد من جديد الأهمية القصوى للتصرف المأمون والسليم بيئياً في النفايات المشعة، وأُقرَّ باستصواب تعزيز نظام المراقبة الدولي الذي ينطبق تحديداً على المواد المشعة على النحو المشار إليه في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلُّص منها عبر الحدود.

3- وتتمثل الأهداف المحددة للاتفاقية المشتركة وفقاً للمادة 1 فيما يلي:

'1' تحقيق مستوى رفيع من الأمان على صعيد العالم كله في مجال التصرُّف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة، والحفاظ على ذلك المستوى، من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي بما يشمل، عند الاقتضاء، التعاون التقني في الأمور المتعلقة بالأمان؛

'2' كفالة أن تكون هناك، أثناء جميع مراحل التصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة، دفاعات فعالة ضد الأخطار المحتملة بما يكفل حماية الأفراد والمجتمع والبيئة من الآثار الضارة المترتبة على الإشعاعات المؤيّنة الآن وفي المستقبل، بحيث تُلبَّى احتياجات وتطلعات الجيل الراهن دون تقويض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتطلعاتها؛

'3' منع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية والتخفيف من عواقبها فيما لو وقعت أثناء أي مرحلة من مراحل التصرُّف في الوقود المستهلك وفي النفايات المشعة.

4- ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الاتفاقية المشتركة عملية استعراض تتطلب من كل طرف متعاقد على فترات لا تتجاوز ثلاث سنوات القيام بما يلي:

'1' أن يقدِّم مسبقاً إلى سائر الأطراف المتعاقدة تقريراً وطنيًّا يصف كيفية تنفيذه للالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية المشتركة؛

'2' وأن يلتمس إيضاحات بشأن التقارير الوطنية الخاصة بسائر الأطراف المتعاقدة عبر نظام يستند إلى أسئلة وأجوبة خطية؛

'3' وأن يعرض ويناقش تقريره الوطني خلال اجتماع استعراضي يتألف من جلسات مجموعات قُطرية وجلسات عامة.

5- وتتطلب المادة 34 من الاتفاقية المشتركة أن تعتمد الأطراف المتعاقدة، بتوافق الآراء، وثيقة تتناول القضايا التي نوقشت والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال اجتماعات الأطراف المتعاقدة، وتتيح تلك الوثيقة للجمهور. ويهدف هذا التقرير الموجز إلى تلخيص نواتج الاجتماع الاستعراضي السابع للاتفاقية المشتركة تنفيذاً لهذا الالتزام.

6- وهناك حتى الآن 88 طرفاً متعاقداً في الاتفاقية المشتركة. وعملاً بالمادة 30 من الاتفاقية المشتركة، عُقِد الاجتماع الاستعراضي السابع للأطراف المتعاقدة في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 8 تموز/يوليه 2022 بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في فيينا، حيث تقوم الوكالة بمهام الوديع والأمانة للاتفاقية المشتركة. وبسبب جائحة كوفيد-19 العالمية، تعيَّن تأجيل الاجتماع الاستعراضي السابع مرَّة واحدة. وقد عُقِدت الاجتماعات الاستعراضية السابقة على النحو التالي:

'1' الاجتماع الاستعراضي الأول: من 3 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، فيينا،
'2' الاجتماع الاستعراضي الثاني: من 15 إلى 24 أيار/مايو 2006، فيينا،
'3' الاجتماع الاستعراضي الثالث: من 11 إلى 20 أيار/مايو 2009، فيينا،
'4' الاجتماع الاستعراضي الرابع: من 14 إلى 23 أيار/مايو 2012، فيينا،
'5' الاجتماع الاستعراضي الخامس: من 11 إلى 22 أيار/مايو 2015، فيينا،
'6' الاجتماع الاستعراضي السادس: من 21 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه 2018، فيينا.

7- وترأَّس الاجتماع الاستعراضي السابع السيد هانز فانر، المدير العام السابق لهيئة التفتيش الاتحادية السويسرية المعنية بالأمان النووي، سويسرا. وتولى منصبَيْ نائبَيْ الرئيس السيدة مينا غولشان، مديرة شؤون الأمان والأمن والتوكيد في محطة Sizewell C بالمملكة المتحدة؛ والسيد ثياغان باثر، مدير البرامج لشؤون مشاريع التكنولوجيا والنفايات النووية في الهيئة الرقابية النووية الوطنية بجنوب أفريقيا.

8- وتألَّف مكتب الاجتماع الاستعراضي من الرئيس ونائبيه، ورؤساء المجموعات القُطرية الثماني، وهم السيد سفن كيسين (ألمانيا)، والسيدة سارة بروار (كندا)، والسيد بو فام (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيدة فيرينا إيهولد (النمسا)، والسيد كاي هامالاينن (فنلندا)، والسيد فرانسوا بيسنوس (فرنسا)، والسيد فرانسسكو ميغيل كاستيخون ماغانيا (إسبانيا)، والسيد بنغت هدبرغ (السويد).

9- وحضر الاجتماع الاستعراضي ستة وسبعون (76) من أصل 88 طرفاً متعاقداً، وهم: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زمبابوي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، عمان، غانا، فرنسا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوبا، كوريا (جمهورية)، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، واليوراتوم.

10- ولم يحضر الاجتماع الاستعراضي اثنا عشر (12) طرفاً متعاقداً، وهم: إريتريا، ألبانيا، باراغواي، بنن، بوليفيا، غابون، رواندا، السنغال، الكونغو، مدغشقر، موريتانيا، موريشيوس.

11- ولم يكن هناك أي طرف مصدِّق تصديقاً متأخراً وفقاً للتعريف الوارد في المادة 2 من النظام الداخلي واللائحة المالية (الوثيقة INFCIRC/602/Rev.5).

12- ودُعيت وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمشاركة في الجلسات العامة بصفة مراقب، حسبما اتُّفق عليه في الاجتماع التنظيمي المعقود في أيلول/سبتمبر 2020.

13- وقُدِّمت تقارير وطنية من 84 طرفاً متعاقداً. ونُشِر ما مجموعه 66 تقريراً وطنياً في الوقت المطلوب بينما نُشر 18 تقريراً في وقت متأخر. ولم تُقدَّم تقارير وطنية من بنن ورواندا وغابون والكونغو. ورغم أنَّ الاتفاقية لم تدخل حيّز النفاذ فيما يخصُّ ملاوي إلا قبل وقت قصير من انعقاد الاجتماع الاستعراضي، فقد قدَّمت تقريراً وطنيًّا وجرت مناقشته في الاجتماع الاستعراضي، بيد أنَّها لم تقدِّم عرضاً وطنيًّا خلال الاجتماع الاستعراضي.

14- ورحَّبت الأطراف المتعاقدة بالأطراف المتعاقدة العشرة الجديدة التي انضمت منذ الاجتماع الاستعراضي السادس وهي: إريتريا، وباراغواي، وبنن، وبوليفيا، وتايلند، والجمهورية العربية السورية، ورواندا، وزمبابوي، والكونغو، وملاوي. ومع ذلك فقد لوحظ أنَّه من بين الدول الأعضاء في الوكالة، هناك العديد من الدول التي لديها نفايات مشعة ووقود مستهلك وليست بعدُ أطرافاً متعاقدة في الاتفاقية المشتركة. واتَّفقت الأطراف المتعاقدة على الترويج للانضمام إلى الاتفاقية المشتركة والعمل على تيسيره.

15- ووافقت عدَّة أطراف متعاقدة على إتاحة تقاريرها الوطنية للعلن عبر المواقع الشبكية الوطنية. وأفادت أطراف متعاقدة أخرى بأنها تعتزم إتاحة تقاريرها الوطنية والأسئلة والأجوبة عبر الصفحة الشبكية العلنية الخاصة بالاتفاقية المشتركة. وشُجِّعت جميع الأطراف المتعاقدة على أن

تأخذ في الحسبان الممارسات الطوعية المعمول بها بشأن إتاحة الوثائق للعلن كما هو مبيَّن في المرفق بالمبادئ التوجيهية (الوثيقة INFCIRC/604/Rev.3). والوثائق التي قُدِّمت طواعية إلى الأمانة لغرض نشرها سوف تُتاح عبر الموقع الشبكي العلني الخاص بالاتفاقية المشتركة بعد انتهاء الاجتماع الاستعراضي.

16- وقدَّم 54 طرفاً متعاقداً ما مجموعه 4519 سؤالاً/تعليقاً خطيًّا بشأن جميع التقارير الوطنية، وقُدِّم 4281 ردًّا على هذه الأسئلة/التعليقات. وهناك ثمانية أطراف متعاقدة لم تردَّ على أي أسئلة خطية، وطرفان متعاقدان لم يردَّا على جميع الأسئلة التي طُرحت عليهما.

17- ولم تقدِّم الأطراف المتعاقدة الثلاثة عشرة التالية عروضاً: إريتريا، وألبانيا، وباراغواي، وبنن، وبوليفيا، وغابون، ورواندا، والسنغال، والكونغو، وملاوي، ومدغشقر، وموريتانيا، وموريشيوس. ومع ذلك، فقد نوقشت التقارير الوطنية الخاصة ببعض هذه الأطراف المتعاقدة في جلسات المجموعات القُطرية، رهناً بموافقة الأطراف المتعاقدة الأعضاء في المجموعة القُطرية المعنية وموافقة الأطراف المتعاقدة التي قدَّمت التقارير. وقد أعدَّت تقارير المقرّرين الخاصة بهذه الأطراف المتعاقدة بهدف تقديم تعقيبات إليها.

18- والزيادة المطردة في عدد الأطراف المتعاقدة محلُّ ترحيب. وقد حضر هذا الاجتماع الاستعراضي 76 من الأطراف المتعاقدة.

19- ولم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجزء المعنون "ملاحظات عامة" خلال الجلسة العامة الختامية للاجتماع الاستعراضي السابع، ومن ثم لم يُدرج في هذا التقرير.

باء- التقدُّم المحرز منذ انعقاد الاجتماع الاستعراضي السادس

20- اتَّفقت الأطراف المتعاقدة في وقت سابق على أنَّ التقارير الوطنية المقدَّمة إلى الاجتماع الاستعراضي السابع سوف تشمل المسائل التالية:

'1' تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتصرُّف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة
'2' الآثار المتعلقة بالأمان المترتبة على التصرُّف الطويل الأجل في الوقود المستهلك
'3' الربط بين التصرُّف الطويل الأجل في المصادر المشعة المختومة المهمَلة والتخلُّص منها
'4' استصلاح المواقع والمرافق القديمة

باء-1- تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتصرُّف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة

21- اضطلعت معظم الأطراف المتعاقدة بجهود لمواصلة تطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتصرُّف المأمون في الوقود المستهلك والنفايات المشعة وكذلك في المصادر المختومة المهمَلة، في بعض السياسات التي أقرتها الحكومات مؤخراً. ووضع العديد من الأطراف

المتعاقدة لوائح جديدة وإرشـــادات ذات صـــلة. ويظلُّ ذلك يمثِّل تحديًّا كبيراً في بعض الأطراف المتعاقدة بسبب القيود المتعلقة بالميزانية والموظفين. وتنصُّ الاستراتيجيات الوطنية عموماً على الحاجة إلى مرافق للخزن والتخلُّص.

22- والتمست بعض الأطراف المتعاقدة المساعدة الدولية من أجل وضع أو استعراض استراتيجياتها الوطنية. وفي هذا الصدد، سُلِّط الضوء مجدداً على الدور الأساسي الذي تؤديه بعثات استعراض النظراء الدولية فيما يتعلق بوضـع الاسـتراتيجيات الوطنية للتصـرف في النفايات المشـعة. وفي بعض المجموعات القُطرية، اعتُبرت اسـتضـافة بعثات اسـتعراض النظراء الدولية من مجالات الأداء الجيّد.

23- وظلَّ التنفيذ العملي للسياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية المتعلقة بالتصرُّف المأمون في الوقود المستهلك والتصرُّف المأمون في النفايات المشعة يشكِّل تحدياً لبعض الأطراف المتعاقدة. وأقرَّت بعض الأطراف المتعاقدة بقيمـة وضـــع معالم مرحلية واقعية في الأجلين القصـــير والمتوسـط، للتدليل على التقدُّم المحرز في تنفيذ السـياسـات والاسـتراتيجيات والبرامج الوطنية. وحُدِّدت في بعض الأطراف المتعاقدة أيضـاً الحاجة إلى وجود مرافق للخزن في الحالات التي لا تتوفر فيها مرافق للتخلُّص من الوقود المسـتهلك والنفايات المشـعة في غضـون الأطر الزمنية المتوقعة.

24- وأُحرز تقدُّم في خطط التخلُّص من النفايات الضـــعيفة والمتوســـطة الإشـــعاع في عدَّة أطراف متعاقدة. بيد أنَّ التخلُّص من الوقود المستهلك والنفايات القوية الإشعاع وكذلك النفايات المتوسطة الإشعاع الطويلة العمر لا يزال يشكِّل تحدياً في في بعض الأطراف المتعاقدة.

25- وقد وقفت جميع الأطراف المتعاقدة التي لديها وقود مســـتهلك على الحاجة إلى خزن الوقود المسـتهلك وسـلَّمت بذلك في اسـتراتيجياتها الوطنية. ويحتاج العديد من الأطراف المتعاقدة التي لديها برامج نووية عاملة إلى التوسُّـع في خزن الوقود المسـتهلك بسـبب بلوغ ترتيبات الخزن الحالية الحدود القصوى لطاقتها الاستيعابية.

26- وأقرَّت الأطراف المتعاقدة التي تفكِّر في تطبيق بعض التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تنجم عنها تدفقات مستجدة من النفايات بالحاجة إلى تعديل سياساتها واستراتيجياتها القائمة لاستيعاب هذه التدفقات المستجدة من النفايات.

باء-2- الآثار المتعلقة بالأمان المترتبة على التصرُّف الطويل الأجل في الوقود المستهلك

27- هناك عدَّة أطراف متعاقدة يجري فيها النظر في الآثار المتعلقة بالأمان المترتبة على التصـــرُّف الطويل الأجل في الوقود المستهلك.

28- وفي حين أقرَّ العديد من الأطراف المتعاقدة بالحاجة إلى مرافق التخلُّص الجيولوجي العميق في نهاية المطاف، فإنَّ الترتيبات العملية المعمول بها في أي برنامج وطني تمليها الاعتبارات المتعلقة بحجم البرنامج الوطني ومسـتوى نضـجه، والترتيبات التعاقدية الخاصـة بتوريد الوقود

النووي، ومستوى قبول الجمهور بمفاهيم ومواقع التخلُّص، فضلاً عن عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة.

29- وعرضت بعض الأطراف المتعاقدة الممارسات المتبعة لديها فيما يخصُّ إعادة معالجة الوقود المستهلك، بما في ذلك إنشاء مرافق جديدة لإعادة المعالجة، وكذلك إنشاء المفاعلات النووية التي يمكن فيها استخدام الوقود بعد إعادة معالجته.

30- وقد حُدِّدت مشاركة الجهات المعنية والجمهور باعتبارها عاملاً أساسيًّا في نجاح عملية تحديد مواقع مرافق التخلص الجيولوجي.

باء-3- الربط بين التصرُّف الطويل الأجل في المصادر المشعة المختومة المهمَلة والتخلُّص منها

31- لوحظ إحراز تقدُّم كبير على صعيد التصرُّف في المصادر المختومة المهمَلة. وفي حين يوجد لدى بعض الأطراف المتعاقدة إطار رقابي راسخ بشأن التصرُّف في المصادر المختومة المهمَلة، فهناك بعض آخر لا يزال يواجه تحديات في هذا الصدد.

32- ورغم الإقرار بالحاجة إلى التخلُّص من المصادر المهمَلة، فهناك العديد من الأطراف المتعاقدة التي لا تزال لا توجد لديها ترتيبات قائمة إلا فيما يتعلق بخزن هذه المصادر، وفي بعض الأحيان تُعتبر هذه الترتيبات حلًّا طويل الأجل.

33- ويأخذ معظم الأطراف المتعاقدة باستراتيجية قائمة على إعادة المصادر المختومة المهمَلة إلى الجهة المصنِّعة وبلد المنشأ، أو هي بصدد إنشاء مرافق مركزية.

34- ونفَّذ بعض الأطراف المتعاقدة أنشطة لتحسين التصرُّف في المصادر المختومة المهمَلة، مثل وضع قوائم جرد موحَّدة واستعادة المصادر من المواقع القديمة.

باء-4- استصلاح المواقع والمرافق القديمة

35- هناك العديد من الأطراف المتعاقدة التي تتعامل مع أوضاع ناشئة عن مواقع قديمة والتي أفادت بمشاريع لاستصلاح هذه المواقع، مثل مناجم اليورانيوم المغلقة، والمواقع العسكرية السابقة، والحوادث التي وقعت في الماضي، وإخراج بعض المرافق النووية من الخدمة. وأحرزت أطراف متعاقدة عديدة تقدُّماً كبيراً في الاضطلاع بأنشطة استصلاح المواقع والمرافق القديمة، لكن يظلُّ البعض يواجه تحديات في هذا الصدد، مثل توافر التمويل ووجود إطار رقابي ملائم وتحديد استراتيجيات التنظيف.

36- وذكرت بعض الأطراف المتعاقدة أنَّ التعاون الدولي يُعدُّ أداةً مهمة لتحقيق التقدُّم على صعيد استصلاح المواقع والمرافق القديمة.

جيم- ملامح بارزة أخرى من مناقشات المجموعات القُطرية

37- استضافت عدَّة أطراف متعاقدة بعثاتٍ أو بعثاتِ متابعة في إطار خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة أو خدمة الاستعراضات المتكاملة المتعلقة بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك، والإخراج من الخدمة والاستصلاح (خدمة أرتميس). وتبيَّن بوضوح خلال الاجتماع الاستعراضي السابع أنَّ العديد من التوصيات المنبثقة من بعثات استعراض النظراء الدولية يجري تنفيذها وتسهم في تحسين الأمان.

38- وأُشير أيضاً إلى أنَّه من بين الأطراف المتعاقدة التي استضافت بعثات استعراض نظراء دولية، أتاحت عدَّة أطراف متعاقدة تقارير تلك البعثات للعلن طواعية. وتُشجَّع الأطراف المتعاقدة التي لم تفعل ذلك بعدُ أو التي تخطِّط لاستضافة بعثات من هذا القبيل على اتِّباع نفس النهج.

39- ومن التحديات الأخرى التي حددَّتها الأطراف المتعاقدة توافر التمويل لبرامج التصرف في الوقود المستهلك والنفايات ولأنشطة الإخراج من الخدمة. ويطرح هذا التحدي نفسه على كلٍّ من الأطراف المتعاقدة التي لديها برامج عاملة للقوى النووية والتي أُغلقت فيها محطات للقوى النووية.

40- وأفاد بعض الأطراف المتعاقدة بإحراز تقدُّم كبير في تطوير وترخيص مرافق التخلُّص الجيولوجي من النفايات. وتناولت أطراف متعاقدة أخرى في تقاريرها مشاريع التخلُّص الجيولوجي، حيث أفاد بعضها بمشاريع ذات أطر زمنية محددة بوضوح، في حين كان البعض الآخر لا يزال بصدد استهلال التخطيط لتلك المشاريع.

دال- التدابير المتَّخذة لتحسين الأمان

41- تناولت الأطراف المتعاقدة في تقاريرها الخطط المحدَّدة الموضوعة لتحسين الأمان. وتختلف هذه الخطط تبعاً لنطاق البرنامج الوطني. ويُسلَّط الضوء أدناه على بعض المواضيع التي تناولتها المناقشات.

42- وما زالت الأطراف المتعاقدة تركِّز على إنشاء مرافق للتخلُّص، وتنفيذ حلول للخزن الطويل الأجل، وإخراج المرافق النووية المغلقة من الخدمة، بما في ذلك التصرُّف في الكميات الكبيرة المتوقعة من النفايات الناجمة عن أنشطة الإخراج من الخدمة.

43- وتواجه بعض الأطراف المتعاقدة تحدياً في التصرُّف فيما لديها من كميات صغيرة من الوقود المستهلك والنفايات المشعة. وعلى سبيل المثال، فإنَّ إنشاء مرفق للتخلُّص من الكميات الصغيرة من وقود المفاعلات المستهلك والنفايات المشعة، لا سيما إذا كانت النفايات طويلة العمر، يشكِّل تحدياً كبيراً أمام الطرف المتعاقد المنفرد. ومن ثمَّ يعكف بعض الأطراف المتعاقدة على تقييم جدوى إنشاء مرفق تخلُّص إقليمي أو متعدِّد الأطراف. وأفاد بعض الأطراف المتعاقدة بإبرام

اتفاقات ثنائية لتلقي كميات صغيرة من النفايات المشعة من بلد مجاور غير نووي ومعالجة تلك النفايات والتخلُّص منها.

44- وهناك عدد كبير من الأطراف المتعاقدة التي تعمل على استعراض وتحديث أطرها القانونية والرقابية. وتشمل المسائل المتناولة في هذا الصدد إنشاء وإدارة صناديق الإخراج من الخدمة والتصرُّف في النفايات، واستقلالية الهيئة الرقابية، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية الجديدة، وإعفاء المرافق والمواقع من التحكُّم الرقابي، وتقييم الأمان.

45- وتعمل عدَّة أطراف متعاقدة على إرساء عمليات للتقليل من حجم النفايات. وتشمل هذه العمليات: وضع مستويات محدَّدة لرفع الرقابة بمقتضى اللوائح في ظروف خاصة فيما يخصُّ إخراج المرافق من الخدمة والمواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية[1]؛ والتشجيع على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير؛ ويعمل بعض الأطراف المتعاقدة على وضع أهداف للتقليل إلى أدنى حدٍّ من النفايات والأخذ بتقنيات قائمة على تصميم المرافق واختيار التطبيقات التكنولوجية النووية والتحكُّم الرقابي وتخفيض الحجم.

هاء- الممارسات الجيِّدة ومجالات الأداء الجيِّد

46- وفقاً للمبادئ التوجيهية للاتفاقية المشتركة (المرفق 2 بالوثيقة INFCIRC/603/Rev.8)، تُعرَّف الممارسة الجيِّدة على أنَّها *"إحدى الممارسات أو السياسات أو البرامج الجديدة أو المنقَّحة التي تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق أمان النفايات المشعة والتصرف في الوقود النووي. والممارسة الجيِّدة هي ممارسة جرَّبها وأثبت جدواها طرف متعاقد واحد على الأقل ولكنها لم تنفَّذ على نطاق واسع من جانب الأطراف المتعاقدة الأخرى؛ وهي قابلة للتطبيق على الأطراف المتعاقدة الأخرى التي لديها برامج مماثلة"*.

47- وحُدِّد خلال جلسات المجموعات القُطرية ما مجموعه 13 من الممارسات الجيدة.

'1' وضع عملية ترخيص فعالة ومتدرِّجة خطوة فخطوة لأغراض برنامج التخلُّص من الوقود المستهلك؛

'2' إجراء دراسة اجتماعية واقتصادية لتقييم القيمة التي يوفِّرها إنشاء مستودع جيولوجي عميق للمجتمع في الأجل الطويل؛

'3' إجراء عمليات التفتيش الرقابي باتباع نهج مختلط (بالحضور الشخصي وعن بُعد) باستخدام تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة من أجل إشراك جميع الخبراء المتخصصين المعنيين – إمكانية التقليل من الجرعات التي يتلقاها المفتشون، والترشيد، واستخدام الموارد المتخصصة؛

[1] أفاد بعض الأطراف المتعاقدة بأنها تدخل ضمن نطاق هذه الاتفاقية بمقتضى الفقرة 2 من المادة 3.

'4 حشد جميع السلطات الرقابية المستقلة في البلد (بما في ذلك السلطات المختصة على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية ومستوى الإقليم) للمشاركة في بعثة استعراض متكاملة للوقاية من الإشعاعات والأمان النووي في عام 2018 (بعثة موفدة من الوكالة في إطار خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة)؛

'5 إبرام اتفاق ثنائي (كبلدٍ لديه قدرات كبيرة على صعيد البنية الأساسية النووية) لتلقي كميات صغيرة من النفايات من بلد مجاور غير نووي ومعالجة تلك النفايات والتخلُّص منها؛

'6 إحراز تقدُّم كبير صوب تنفيذ دورة وقود مغلقة؛

'7 إبداء قدرة كبيرة على مواجهة مسائل بالغة الصعوبة في سياق التقدُّم بطلب الترخيص والحصول عليه فيما يخصُّ نظاماً للتخلُّص من من الوقود المستهلك (محطة للتغليف والتخلُّص الجيولوجي)؛

'8 تطبيق "أسلوب تفكير في الإخراج من الخدمة" يقوم على التضافر والتعاون فيما بين قطاع الصناعة والهيئات الرقابية والمساهمين والحكومة، مما يؤدي إلى التعجيل بتحقيق النواتج الرئيسية لعملية الإخراج من الخدمة عن طريق حلول مناسبة للغرض تُتاح من خلال خطة مموَّلة تمويلاً مناسباً للإخراج من الخدمة؛

'9 التواصل الاستباقي والتعاون الدولي بشأن المصادر المشعة المختومة اليتيمة القوية الإشعاع، من الاكتشاف إلى المنع؛

'10 اتِّخاذ خطوات أولى على طريق التخلُّص المتعدد الأطراف في حالة البلدان ذات المخزونات الصغيرة التي يمكن أن يوفِّر فيها مساراً للتخلُّص المأمون؛

'11 توسيع مبنى لخزن النفايات القوية الإشعاع والجمع بين التكنولوجيا والفن من أجل التواصل مع الجمهور وإشراكه فيما يتعلق بالأمان؛

'12 المحافظة على التأهب للطوارئ وتنفيذ الأنشطة الرقابية الإشرافية في ظلِّ ظروف استثنائية الصعوبة.

'13 تنفيذ برنامج لتمويل المشاركين يمكِّن السكان الأصليين والمستفيدين المؤهَّلين من الحصول على التمويل لتوفير معلومات إضافية للهيئة وواضعي السياسات من أجل اتخاذ قرارات مدروسة. ويُتَّخذ القرار بشأن منح التمويل من جانب لجنة مستقلة.

ومع ذلك فقد كان هناك شعور عام بأنَّ مفهوم الممارسة الجيّدة لم يُطبَّق بطريقة موحَّدة في جميع المجموعات القُطرية.

48- وبناءً على اقتراح قدَّمته الرئاسة خلال الاجتماع الاستثنائي الرابع المعقود في الفترة من 4 إلى 6 أيار/مايو 2022، اتَّفقت الأطراف المتعاقدة على مواصلة تحديد "مجالات الأداء الجيّد" والتنويه بها، وفقاً لما هو مبيَّن في التقرير الموجز عن الاجتماع الاستعراضي السادس (الفقرة 61)، على أساس تجريبي. وتُعرَّف مجالات الأداء الجيّد كالتالي: *"يُقصد بمجال الأداء الجيّد الممارسات أو السياسات أو البرامج الجديدة أو المعزَّزة لدى أحد الأطراف المتعاقدة والتي تكون جديرة بالثناء ويجري تنفيذها. وينبغي أن يكون مجال الأداء الجيّد إنجازاً كبيراً من جانب ذلك الطرف المتعاقد، وإن كانت أطراف متعاقدة أخرى قد حقَّقته في وقت سابق".*

49- وحدَّد الاجتماع الاستعراضي ما مجموعه 244 من *"مجالات الأداء الجيّد"* في جميع المجالات المتصلة بأمان التصرُّف في الوقود المستهلك وأمان التصرُّف في النفايات المشعة.

واو- القضايا الشاملة

50- يعرِّف تقرير الرئيس عن الاجتماع الاستعراضي السادس القضايا الشاملة على أنَّها *"المواضيع التي تشكل تحديات لأطراف متعاقدة متعددة، ويمكن أن تستفيد من زيادة الاهتمام بها في الاجتماعات الاستعراضية المقبلة"*. وفي الاجتماع التنظيمي للاجتماع الاستعراضي السابع، والذي عُقد في عام 2020، أعربت الأطراف المتعاقدة عن رأي مفاده أنَّه يجب تخصيص وقت كافٍ في الأسبوع الثاني من الاجتماع الاستعراضي السابع لمناقشة القضايا الشاملة.

51- وخلال الاجتماع الاستعراضي السابع، حدَّدت الأطراف المتعاقدة عدَّة قضايا شاملة على مدى مناقشات المجموعات القُطرية خلال الأسبوع الأول. وبعض هذه القضايا سبق تحديدها في الاجتماع الاستعراضي السادس ولا تزال تشكِّل قضايا شاملة. وعرض المقرّرون هذه القضايا الشاملة في الجلسة العامة الختامية ضمن تقاريرهم الشفوية.

'1' ***ربط الكفاءات والتوظيف بالجدول الزمني لبرامج التصرُّف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة.*** يتوقف تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتصرُّف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة تنفيذاً فعالاً وكفؤاً على توافر الموارد البشرية التي تتمتع بالمؤهلات والخبرات المناسبة لدى جميع المنظمات المشاركة في التصرُّف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة. وقد ناقشت الأطراف المتعاقدة وأكَّدت أهمية إدارة المعارف مع مراعاة الجدول الزمني الممتد الذي ينطوي عليه الخزن المأمون للوقود المستهلك والنفايات المشعة وإنشاء مرافق التخلُّص.

'2' ***المشاركة العامة الشاملة للجميع بشأن برامج التصرُّف في النفايات المشعة وفي الوقود المستهلك.*** شُدِّد على أهمية التواصل الشامل للجميع والمنفتح والشفاف مع الجمهور، وأهمية فهم دور جميع المنظمات المشاركة في العملية، باعتبارهما عاملين أساسين في تعزيز الثقة العامة. وناقشت الأطراف المتعاقدة وسلَّطت الضوء على قيمة اتباع نهج شامل للجميع من خلال تجنُّب الاقتصار على التركيز على نشر المعلومات فحسب وإنما الحرص أيضاً على إشراك الجمهور والجهات المعنية والاستماع إليهم في المناقشات.

'3' ***تمويل المشاريع الطويلة الأجل:*** سلَّطت المناقشات التي جرت في عدَّة مجموعات قُطرية الضوء على التحديات المتعلقة بتوفير التمويل لأغراض التصرُّف في النفايات المشعة وفي الوقود المستهلك، مع مراعاة طول الفترات الزمنية اللازمة وبطء عملية إنشاء مرافق التخلُّص على أرض الواقع. وأقرَّت الأطراف المتعاقدة خلال المناقشات

بأنَّ الاتفاقية المشـتركة تقضـي بتوفير التمويل في المادة 22 منها. ومن ثمَّ فهناك التزام قائم بالفعل على الأطراف المتعاقدة بالإفادة عن هذه القضية في تقاريرها.

'4' ***التصرُّف فيما ينتج من النفايات المشعة والوقود المستهلك عن تطبيقات التكنولوجيات الجديدة والمشـاريع الجديدة المخطط لتنفيذها باسـتخدام التكنولوجيات القائمة.*** أبرزت الأطراف المتعاقدة الحاجة إلى الاضـطلاع بعمل اسـتباقي لإجراء البحوث ووضـع الاسـتراتيجيات من أجل التصـرُّف في الأنواع الجديدة من الوقود المسـتهلك والنفايات المشـعة التي تنشـأ عن محطات القوى النووية الجديدة أو التكنولوجيات الجديدة. ومع ذلك، أشـارت بعض الأطراف المتعاقدة إلى أنَّ هذا الموضـوع لا ينطبق على جميع الأطراف المتعاقدة. واقتُرح أن يُنظر في تناول هذا الموضـوع في جلسـة مواضـيعية خلال الاجتماع الاسـتعراضـي الثامن، رهناً بموافقة الأطراف المتعاقدة في الاجتماع التنظيمي للاجتماع الاستعراضي الثامن. وأفاد بعض الأطراف المتعاقدة بأنَّ استصلاح مناجم اليورانيوم لا يزال يشكِّل تحدياً تقنياً وماليًّا رئيسيًّا.

'5' ***الربط بين النفايات الناشـئة من المواقع القديمة ومشـاريع الإخراج من الخدمة والاستصلاح.*** أفاد العديد من الأطراف المتعاقدة بإحراز تقدُّم في إخراج المرافق القديمة من الخدمة واسـتصـلاح المواقع القديمة. وأشـارت بعض الأطراف المتعاقدة إلى وجود حاجة إلى وضـع اسـتراتيجية وطنية للتعامل مع المواقع القديمة، بما في ذلك الحاجة إلى تشييد مرافق جديدة للتصرُّف المأمون في النفايات الناشئة من تلك المواقع.

'6' ***إدارة تقادم العبوات والمرافق المسـتخدمة في خزن النفايات المشـعة والوقود المسـتهلك، مع مراعاة الخزن لفترات ممتدة.*** ذُكر أنَّ هذه القضـية مرتبطة بعدم توافر مرافق التخلُّص في الوقت المناسب، وكذلك بأنَّ بعض الأطراف المتعاقدة لديها سياسات وطنية تنظر للوقود المستهلك باعتباره من الأصول القيِّمة، مما يؤدي إلى خزنه لفترات ممتدة. وأُشير أيضـاً إلى أنَّ هذا الموضـوع ذو صـلة بمسألة الإنصـاف بين الأجيال التي يتناولها نص الاتفاقية.

'7' ***التصدي للأحداث الطبيعية أو البشرية المنشأ التي يمكن أن تؤثِّر سلباً في أمان الوقود المستهلك والنفايات المشعة.*** خضع هذا الموضوع لنقاش متعمِّق لكن لم يمكن الوصول إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدماً في تناوله.

'8' ***إنشـاء مرافق التخلُّص على أرض الواقع.*** اعتبرت الأطراف المتعاقدة أنَّ هذه القضـية مرتبطة بالقضية '6' أعلاه. وفي حين أنَّه توجد مرافق للتخلُّص من النفايات قرب سطح الأرض لـدى عـدَّة أطراف متعـاقـدة، فليس هنـاك إلا عـددٌ قليـل من مرافق التخلص الجيولوجي قيد النظر أو قيد التنفيذ لدى بعض الأطراف المتعاقدة. وفي هذا السياق، شُدِّد على أنَّ القرارات والإجراءات المتعلقة بتحقيق خطط التخلُّص على أرض الواقع ينبغي أن تُدرس بدقة وأن تكون مدفوعة بأهداف الأمان.

'9' ***التصـــرُّف الطويل الأجل في المصـــادر المختومة المهمَلة، بما في ذلك الخيارات المســـتدامة لوضـــع حلول إقليمية ومتعددة الأطراف.*** اعتبرت الأطراف المتعاقدة أنَّ التصـرُّف في المصـادر المختومة اليتيمة والمهمَلة لا يزال يشـكِّل قضـية شـاملة منذ الاجتماع الاستعراضي الخامس. وسُلِّط الضوء في مناقشات المجموعات القُطرية على مسـألة توافر مسـارات التخلُّص وأوجه عدم التيقُّن المتعلقة بتوافر حلول عابرة للحدود فيما يخصُّ المصـــادر المهمَلة. وأُشـــير إلى أنَّ العديد من الأطراف المتعاقدة تعتبر المصادر المختومة المهمَلة من النفايات، في حين أنَّ أطرافاً متعاقدة أخرى تعيد تدويرها واسـتخدامها. ومع ذلك، حُدِّدت مسـألة أمان التصـرُّف الطويل الأجل في المصـادر المختومة المهمَلة باعتبارها من القضايا التي تشكِّل تحدياً والتي يجدر إيلاؤها مزيداً من الاهتمام في الاجتماع الاستعراضي الثامن.

52- واتَّفقت الأطراف المتعاقدة على أنَّ التقارير الوطنية التي سـتُقدَّم إلى الاجتماع الاسـتعراضـي الثامن ينبغي أن تتناول، حسـب الاقتضـاء، التدابير الفعلية التي اتُّخذت من أجل تنفيذ المسـائل التالية:

'1' ربط الكفاءات والتوظيف بالجدول الزمني لبرامج التصـــرُّف في الوقود المســـتهلك والنفايات المشعة؛

'2' المشاركة العامة الشاملة للجميع بشأن برامج التصرُّف في النفايات المشعة وفي الوقود المستهلك؛

'3' إدارة تقادم العبوات والمرافق المستخدمة في خزن النفايات المشعة والوقود المستهلك، مع مراعاة الخزن لفترات ممتدة؛

'4' التصرُّف الطويل الأجل في المصادر المختومة المهمَلة، بما في ذلك الخيارات المستدامة لوضع حلول إقليمية ومتعددة الأطراف.

زاي- حصيلة عمل الفريق العامل المفتوح العضوية

53- عملاً بما اتُّفق عليه في الجلسـة العامة الافتتاحية، أنشـأت الأطراف المتعاقدة فريقاً عاملاً مفتوح العضوية للنظر في ستة اقتراحات مقدَّمة للاجتماع الاستعراضي السابع.

54- وترأس الفريق العامل المفتوح العضـــوية الســـيد ثياغان باثر نائب رئيس الاجتماع. وعُقدت جلسـات الفريق على مدى ثلاث أمسـيات في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، بعد انتهاء الجلسات اليومية التي تعقدها المجموعات القُطرية.

55- وأفاد رئيس الفريق العامل المفتوح العضـوية بأنَّ المناقشـات التي جرت في إطار الفريق كانت بنَّاءة للغاية، وقُدِّم ملخص لحصـيلة عمل جلسـات الفريق العامل المفتوح العضـوية إلى الاجتماع الاستعراضي في الوثيقة JC/RM7/OEWG/01، وهو وارد في المرفق 1 بهذا التقرير.

56- ونظرت الأطراف المتعاقدة في التعديلات الموصـــى بإدخالها على وثائق النشـــرات الإعلامية الثلاث المتضـــمِّنة للمبادئ التوجيهية، ووافقت على بعض التغييرات المقترحة. وترد الوثائق INFCIRC/602 و INFCIRC/603 و INFCIRC/604 بصـــيغتها المعتمدة في المرفق 2 بهذا التقرير. وسوف تضطلع الأمانة بعملية تحرير وتحقُّق من الاتساق فيما يخصُّ وثائق النشرات الإعلامية 602 و603 و604 بصيغتها المعتمدة في الجلسة العامة الختامية. وذُكِّرت الأطراف المتعاقدة بأنَّه سـيُضـطلع بترجمة المبادئ التوجيهية الصـادرة في وثائق النشـرات الإعلامية المذكورة بعد اختتام الاجتماع الاستعراضي السابع.

حاء- الجلسة المواضيعية

57- اتُّفق خلال الاجتماع التنظيمي لدورة الاستعراض السابعة على عقد جلسة مواضيعية تستغرق نصف يوم بشأن مشاركة الجهات المعنية. وكان الغرض من الجلسة المواضيعية هو تقاسُم الخبرات والدروس المستفادة فيما بين الأطراف المتعاقدة بشأن مشاركة الجهات المعنية فيما يتعلق بالتصرُّف في النفايات المشعة الناتجة من أنشطة الإخراج من الخدمة والمرافق القديمة.

58- وتولَّت رئاسة الجلسة السيدة مينا غولشان، نائبة رئيس الاجتماع الاستعراضي السابع.

59- وخلال الجلسة، قدَّمت ثمانية بلدان عروضاً بشأن مشاركة الجهات المعنية فيما يتعلق بأنشطة الإخراج من الخدمة والتنظيف على مدى النطاق الكامل لدورة الحياة النووية بداية من مرحلة التعدين إلى مرحلة التخلُّص الجيولوجي. وشملت المواضيع الأساسية ما يلي:

'1' تمثَّلت العناصر الرئيسية في جميع العروض في الفهم الواضح للجهات المعنية والانفتاح والشفافية وفهم دور كل جهة معنية. ومن الجوانب الرئيسية في مشاركة الجهات المعنية الاستماع إلى وجهات النظر التي كثيراً ما تتَّسم بالتنوع وفهمها، والعمل سويًّا من أجل إرساء علاقات قائمة على الثقة ومعالجة شواغل المجتمع المحلي.

'2' أهمية مشاركة الجمهور وبث الشعور بالملكية في تحويل المواقع المستصلحة إلى أماكن يستفيد منها المجتمع.

'3' أهمية المشاركة مع المجتمعات المحلية بما في ذلك الشعوب الأصلية ليس فقط لبيان أنَّ المرفق الذي يتم استصلاحه لا يمثل أي خطر على الصحة بعد تنظيفه ولكن للبرهنة على ذلك أيضاً. وشُدِّد على أهمية دور الهيئات الرقابية المستقلة في غرس الثقة من خلال تقديم المشورة والمعلومات الموثوقة والشفافة.

'4' أشير إلى العمل المكثف المضطلع به لمعرفة وتحديد خصائص المناطق الملوَّثة في البيئات الحضرية. وسُلِّط الضوء على أنَّ مفتاح النجاح هو العمل مع المجتمع المحلي، ولا سيما أصحاب المنازل، لتنظيف التلوث بنجاح مع التقليل إلى أدنى حد من الاضطرابات في الحياة اليومية.

'5' قُدِّم عرض مفصَّل للقيمة المكتسبة من اتِّباع نهج منتظم إزاء المشاركة بالاستناد إلى

الإطار القانوني لتنفيذ السياسة الوطنية مع إعطاء أمثلة تتعلق بأنشطة الإخراج من الخدمة والسياسة الوطنية بشأن الطاقة.

'6' شُدِّد على الاستخدام الفعال لعملية تحديد الجهات المعنية وإجراء الدراسات الاستقصائية، مع إدراك الاحتياجات المحدَّدة للجهات المعنية على تنوُّعها الواسع، مع الإشارة إلى أهمية التواصل المصمَّم خصيصاً للجهة المعنية واستخدام الوسائط الرقمية للوصول إلى طيف واسع من المجتمع. وأُولي اهتمام خاص للفئات التي تحمل آراء محايدة إزاء الأنشطة النووية.

'7' الجانب الرئيسي لضمان النجاح في المستقبل هو تعلُّم الدروس المستفادة من المشاريع الأقل نجاحاً. وينطوي ذلك شرح الفوائد التي تعود على المجتمع من بناء مستودع جيولوجي عميق، بما في ذلك توفير فرص العمل والمهارات، وكذلك توفير الدعم المجتمعي مثل التعليم والخدمات الصحية والاستثمار في البنية الأساسية من أجل تحقيق أكبر قيمة اجتماعية ممكنة باعتباره عنصراً أساسيًّا في جميع عمليات المشاركة

60- وشدَّدت جميع العروض على قيمة التواصل المنفتح والشفاف مع الجمهور وأهمية فهم دور جميع المنظمات المشاركة في هذه العملية.

61- ويرد في المرفق 3 بهذا التقرير الموجز ملخص للجلسة المواضيعية.

طاء- الاستنتاجات

62- تُعدُّ عملية الاستعراض المنشأة بمقتضى الاتفاقية المشتركة أداةً أساسية للوقوف على التقدُّم المحرز والتحديات المتبقية. وقد برهن الاجتماع الاستعراضي السابع على أنَّ المجتمع الدولي المعني بالأمان يواصل العمل من أجل تحسين أمان التصرُّف في النفايات المشعة والوقود المستهلك.

63- وقد وقف الاجتماع الاستعراضي السابع على عدد كبير من الممارسات الجيّدة ومجالات الأداء الجيّد، ومن التحديات والاقتراحات. ومع ذلك فقد كان هناك شعور عام بأنَّ مفهوم الممارسات الجيّدة لم يُطبَّق بطريقة موحَّدة في جميع المجموعات القُطرية. وارتأت الأطراف المتعاقدة وجود حاجة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع.

64- ومنذ انعقاد الاجتماع الاستعراضي الأخير، في أيار/مايو 2018، زاد عدد الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة من 78 ليبلغ حاليًّا بإضافة ملاوي مؤخراً 88 طرفاً متعاقداً. ولوحظ أنَّ ذلك يُعدُّ خطوة مشجّعة صوب تحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية المشتركة. بيد أنَّ العديد من الدول الأعضاء في الوكالة ليست بعدُ أطرافاً متعاقدة في الاتفاقية المشتركة، ومن بينها بعض الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي وعدَّة بلدان أعربت عن دعمها لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات ذات الصلة. وقد وقف الاجتماع

الاســـتعراضـــي على الحاجة إلى أن تزيد الأطراف المتعاقدة والأمانة من الجهود الرامية إلى تشجيع الدول التي ليست بعدُ أطرافاً متعاقدة في الاتفاقية المشتركة على الانضمام للاتفاقية.

65- وتبيَّن للاجتماع الاستعراضي أنَّه يجري إحراز تقدُّم جيد في العديد من المجالات المتصلة بأمان التصـرُّف في الوقود المسـتهلك وأمان التصـرُّف في النفايات المشـعة. وعند تنفيذ تدابير لتعزيز الأمان، كثيراً ما تُحدَّد التحديات وتسهم الاتفاقية المشتركة بصورة متزايدة في إذكاء الوعي بهذه التحديات وتوفير محفل لتبادل المعارف والخبرات بشأن كيفية التغلُّب عليها.

66- وشهد الاجتماع الاستعراضي مناقشات بنَّاءة وتبادل للمعارف بطريقة صريحة ومنفتحة. وأقرَّت الأطراف المتعاقدة بأهمية عملية اســـتعراض النظراء في إطار الاتفاقية المشـــتركة. غير أنَّ الأطراف المتعاقدة أشـــارت أيضـــاً إلى أنَّ إجراء عملية مُحكمة لاســـتعراض النظراء يتطلب المشـاركة الكاملة والنشـطة من جانب جميع الأطراف المتعاقدة، وأنَّه ينبغي مناقشـة اتِّخاذ تدابير لزيادة مستوى المشاركة النشطة والتشجيع على ذلك.

67- ومرةً أخرى بيَّن الاجتماع الاسـتعراضـي السـابع أنَّ بعثات اسـتعراض النظراء الدولية تُسـتخدم على نطاق واسع ويُنظر إليها باعتبارها عملية فعالة لتعزيز الأطر والبنى التحتية الوطنية للأمان النووي والإشعاعي. وأقرَّت الأطراف المتعاقدة بأهمية استضافة هذه البعثات على أساس منتظم، وشجَّع بعض الأطراف المتعاقدة على إتاحة نتائج هذه البعثات للعلن.

68- وهناك أربعة أطراف متعاقدة لم تقدِّم تقارير وطنية إلى الاجتماع الاســـتعراضـــي للاتفاقية المشتركة، ولم تشارك في عملية تقديم الأسئلة والأجوبة، ولم تحضر الاجتماع الاستعراضي.

69- واتَّفقت الأطراف المتعاقدة على أنَّ التقارير الوطنية التي سـتُقدَّم إلى الاجتماع الاسـتعراضـي المقبل ينبغي أن تتناول، حسب الاقتضاء، المواضيع التالية:

'1' ربط الكفاءات والتوظيف بالجدول الزمني لبرامج التصـــرُّف في الوقود المســـتهلك والنفايات المشعة؛

'2' المشاركة العامة الشاملة للجميع بشأن برامج التصرُّف في النفايات المشعة وفي الوقود المستهلك؛

'3' إدارة تقادم العبوات والمرافق المسـتخدمة في خزن النفايات المشـعة والوقود المسـتهلك، مع مراعاة الخزن لفترات ممتدة؛

'4' التصرُّف الطويل الأجل في المصادر المختومة المهمَلة، بما في ذلك الخيارات المستدامة لوضع حلول إقليمية ومتعددة الأطراف.

70- واتَّفقت الأطراف المتعاقدة على عقد الاجتماع الاســـتعراضـــي الثامن للأطراف المتعاقدة بمقرّ الوكالة الرئيسي في فيينا، النمسا، خلال الفترة من 17 إلى 28 آذار/مارس 2025.

قائمة المرفقات

- المرفق 1 - تقرير الرئيس عن نتائج مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية (JC/RM67/OEWG/01)
- المرفق 2 - وثائق النشرات الإعلامية 602 و603 و604 بصيغتها المعتمدة في الجلسة العامة الختامية
- المرفق 3 - مشاركة الجهات المعنية فيما يتعلق بالتصرُّف في النفايات المشعة الناتجة من أنشطة الإخراج من الخدمة والمواقع القديمة (JC/RM7/TS/01/Rev1)

المرفق 1

JC/RM7/OEWG/01

تقرير الرئيس عن نتائج مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية

المرفق 2

وثائق النشرات الإعلامية 602 و603 و604 بصيغتها المعتمدة في الجلسة العامة الختامية

المرفق 3

JC/RM7/TS/01/Rev1

موجز الجلسة المواضيعية المعقودة في 4 تموز/يوليه 2022

مشاركة الجهات المعنية فيما يتعلق بالتصرُّف في النفايات المشعة الناتجة من أنشطة الإخراج من الخدمة والمواقع القديمة